

العمالة المنزلية  
.. الصداق المزمّن

الكل تعاون حكومة ونوابا لإنهاء معاناة المواطنين في ملف العمالة

العوضي لـ «الأنباء»: أصدرنا قانوناً يحمي  
المواطنين من الجشع .. وتكلفة الخادمة 300 دينار

ماضي الهاجري

645 ألف خادم وخادمة في الكويت والرقم الى ارتفاع في قسام الأيام مع تحول هذا الملف لما يشبه تجارة رائجة تدر الأرباح على جيوب بعض مكاتب الخدم والوجع على رؤوس المواطنين والمقيمين الذين أصبحوا معلقين بين سندان الارتفاع الجنوبي لأسعار الخدم ومطرقة الحاجة الماسة لتلك الفئة.

واقف مريز يتحمل مسؤوليته الجميع بدءاً من بعض مكاتب الاستقدام التي تهدف الى تحقيق الربح السريع مروراً بالمعاملة السيئة التي يتلقاها الخدم من البعض وصولاً الى الجهات المسؤولة التي تقف عاجزة عن اصدار وتطبيق قانون لتنظيم ذلك الملف الذي أصبح بمثابة «الصداق المزمّن».

فالمعاملة المنزلية أصبحت ازمة حقيقية يندر وجود أسرة في البلاد لا تعاني منها، خصوصاً ان هناك عدة اسباب منها غلاء الأسعار في جلب تلك العمالة او المشاكل الأمنية التي تتسبب فيها تلك المعاملة تجاه أطفالنا وقد شاهدنا أكثر من جريمة قتل من قبل تلك العمالة لأبنائنا.

العمالة المنزلية هو «الشر الذي لا بد منه» ولا يستطيع احد في الوقت الحالي الاستغناء عن العمالة داخل منزله لانشغال أولياء الأمور في أعمالهم وبالأخص في الفترة الصباحية ما يضطر المواطنين لجلب هذه العمالة لمساعدة الأسرة في حياتهم اليومية.

في الأونة الأخيرة أقر مجلس الأمة قانوناً يحمي المواطنين وفي نفس الوقت يحمي العمالة المنزلية ولكن للأسف حتى الآن لم ينفذ بسبب بعض الإجراءات التي وعدت الحكومة بانجازها في أسرع وقت ممكن للقضاء على الظواهر السلبية في جلب العمالة المنزلية من أهمها غلاء الأسعار وجشع التجار بعد وصول أسعار العمالة المنزلية الى أكثر من 1500 دينار لجلب خادمة تعمل لديك في المنزل.

ضمن هذا الإطار قال مقدم مقترح العمالة المنزلية النائب كامل العوضي لـ«الأنباء» إنه في السابق كانت الأسرة الكويتية تعاني الكثير من المشاكل وبالأخص في ملف العمالة المنزلية التي أصبحت تأخذ الكثير من جيوب المواطنين حتى وصلت أسعار العمالة

حتى تم اقراره في مجلس الامة بموافقة الحكومة والنواب جميعاً قبل نهاية دور الانعقاد الماضي، وميزة القانون السذي أقر من قبل المجلس ان قضيصة غلاء الأسعار سنتتهي بتنفيذ هذا القانون وسعر الخادمة لن يتجاوز 300 دينار حسب الأسعار المتفق عليها من قبل سفارات تلك الدول التي زودتنا بمعلومات اطلعنا عليها الحكومة والنواب في جلسة اقرار القانون ما جعل النواب جميعاً يوافقون على القانون، مشيراً الى ان القانون سيوفر العمالة للمواطنين بأسعار لا تذكر عكس الأسعار الحالية التي تتجاوز حاجز الـ1500 دينار.

واشار الى ان ايضا القانون سيحمي للمواطنين حقوقهم في مجالات شتى اهمها ضمان القيمة التي سيدفعها للخادم في حال رفض الخادم العمل بعد وصوله للبلاد وحق استرجاع المبلغ كاملاً دون نقصان مع توفير البديل له من العمالة التي يحتاجها.

وبسؤاله عن سبب تأخير القانون حتى الآن رغم اقراره من قبل المجلس، قال العوضي: انا أيضاً مستغرب سبب تأخير القانون خصوصاً ان المجلس والحكومة موافقان على القانون وهناك مدة زمنية على الحكومة الالتزام بها حسبما جاء في مواد القانون وكان من المفترض ان القانون يعمل به الآن، مؤكداً ان القانون يخدم الكويت بأكملها ويضمن الحقوق للمواطنين وللعمالة نفسها ويأتي اهمها توفير

المال الكثير على المواطنين جشع التجار الذين أصبحوا يستغلون حاجات المواطنين من العمالة المنزلية ويرفعون الاسعار حتى أصبحت الاسعار جنونية لا تطاق.

هل واجهتم مشاكل في إقرار القانون؟  
● في البداية واجهتنا بعض الأصوات التي كانت ترفض القانون وحالته إلى بعض اللجان المختصة ولكن بتفهم الغالبية النيابية تم اقرار القانون بسل ذهب البعض من النواب الى المطالبة باستجالة والموافقة عليه وهذا الأمر تفهمه الحكومة ايضا التي وافقت على القانون بكل اريحية وهي اليوم تعمل على تنفيذه ولكن نأمل منها الاستعجال في خطواتها.

هل العمالة المنزلية أو العمالة السائبة تشكل خطراً على الوطن والمواطنين؟

● بكل تأكيد فهناك عمالة منزلية يجب الابداع المواطنين لجلبها لوجود معتقدات لديهم ليست من القيم الإسلامية ولا الإنسانية فيكون ثمنها الأطفال وعلى الأسر الحذر والسؤال عن عادات وتقاليد الخدم لديهم خصوصاً مع الأطفال ويجب جلب العمالة المسالمة غير العدائية لتوفير السلامة للمواطنين وأبنائهم خصوصاً ان غالبية الأوقات يكون الأطفال برعاية الخدم لتواجد أولياء أمورهم في أعمالهم ولهذا الأمر على الأسرة التأكد من ديانة

الخدم لديهم والسؤال عن عاداتهم وتقاليدهم وأن يعاملوا خدمهم معاملة الإسلام المعاملة الحسنة حتى ينعكس ايجابياً على هذه الخادمة أو الخادم في التعامل مع الأطفال او الأسرة بشكل عام داخل المنزل، أما بالنسبة للعمالة السائبة نعلم هي خطر حقيقي وعلى الحكومة التحرك لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة التي تمس امن الوطن فهناك عمالة سائبة في شوارع الكويت وهناك كثيرون مخالفون لقانون الإقامة ونحن هنا نشهد بدور رجال الأمن في القضاء على هذه الظاهرة خصوصاً ان هنالك اعداداً كبيرة من المخالفين تم ترحيلهم ونأمل ان ياتي اليوم السذي لا يوجد به عامل واحد في البلاد مخالف لقانون العمالة في البلاد.

كلمة أخيرة في ملف العمالة المنزلية؟

● أتمنى أن تستعجل الحكومة تنفيذ القانون الذي أقر من قبل المجلس وينفس الوقت أتمنى للمواطنين التوفيق في اختيار العمالة المنزلية التي توفر لهم الراحة كما ان هناك قوانين أخرى ستصدر قريباً تصب في مصلحة المواطنين ستري النور قريباً وقانون العمالة المنزلية يعتبر مفخرة للكويت فهو يحمي حقوق الطرفين وأشادت به منظمات عالمية، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على الكويت في المحافل الدولية وتعاملها مع العمالة المنزلية وغيرها من العمالة في مختلف البلاد.

أبرز المشاكل التي يسببها  
بعض الخدم في الأسرة

- السرقة.
- ابداء الإبتاء.
- افشاء اسرار الأسرة.
- الهروب.
- المشاكل الاخلاقية.

ومن اجل ذلك، فإنه لا بد من وقفة موضوعية ترقى لمستوى المسؤولية، والادراك والوعي لأثار ومخاطر الظاهرة على النشء بصفة خاصة والبناء الاسري والمجتمع بصفة عامة، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الاجراءات المتكاملة الوقائية والعلاجية لتقليل حجم الظاهرة. ومن المنطقي فإن مسؤولية اتخاذ هذه الاجراءات المتكاملة لا تقع على السلطات الرسمية بمفردها، لكنها تشمل الجميع بمن فيهم ارباب الاسر، ذلك ان وعيهم بمخاطر الظاهرة وتعاونهم الصادق على مواجهتها له الأثر الفاعل، ولا بد من التضحية بالمصلحة الخاصة في سبيل مصلحة المجتمع بعيداً عن الانانية وحج الذات.

## اقتراحات للحد من الأثار الضارة

- اجراء المزيد من البحوث والدراسات وعمل اللقاءات لشرح وتوضيح ابعاد ظاهرة استخدام الخادما/ المربيات الاجنبيات على الأسرة والمجتمع.
- الافادة من اجهزة الاعلام المختلفة على مستوى كل دولة لوجبة في خلال اعداد برامج اعلامية هادفة للتوعية بالابعاد المختلفة للظاهرة.
- توعية الأسرة بكيفية تفادي الأثار السلبية الناجمة عن استخدام عمالة منزلية اجنبية من خلال برامج توجيهية وترفيهية محددة.
- تنمية الوعي لدى النشء بقيمة العمل وضرورة الاعتماد على الذات والحث على القيام بالواجبات المنزلية.
- حث القطاع الخاص وبما يتوافر لديه من امكانيات على المساهمة في بدائل للنشء كانشاء دور حضارة لا يمكن تجمّع النساء مثلاً.
- اصدار التشريعات واللوائح التي تنظم وتحد من استخدام الخادما.
- وضع الضوابط الكافية وتوفير الرقابة اللازمة من قبل الجهات المعنية على أعمال مكاتب استقدام العمالة.
- لتفادي الاضطرابات والمشاكل النفسية لهؤلاء، يجب تبصير من يرغب منهم في العمل في الدول العربية بنظام الحياة والمبادئ الاساسية للدين الاسلامي، وبالاعدادات والتقاليد للدول التي سيعملون بها.

## الأثار السلبية

- عدم التجانس السكاني وتعدد الجماعات العرقية والثقافية وما ينشأ عن ذلك من صراع قيمي.
- نشأة ظواهر وممارسات غريبة عن الأسرة والمجتمع مثل وتجارة المخدرات والخمور وجرائم القتل والانحرافات السلوكية.
- عدم التجانس في التركيب النوعي (ذكور - اناث)، حيث ان معظم المهاجرين من هؤلاء لا يصحبون اسرهم معهم او غير متزوجين مما يتسبب في نشأة الكثير من المشاكل الاخلاقية وانتهاك للأعراض وزنا ودعارة وغيرها من السلوكيات الخاطئة.
- ضعف العلاقات الاجتماعية والافتقار الى التماسك الاجتماعي ووجود حالة من العزلة الاجتماعية بين الفئات السكانية المختلفة وذلك بسبب التباين الواضح بين هؤلاء وهؤلاء في العادات والتقاليد.



من داخل مكاتب الخدم الى الابعاد الاداري